

يحوز للمرة الثالثة لقباً غير لائق

العراق ثالثا في قائمة أسوأ بلدان العالم فسادا

برلين / الوكالات

جاء العراق ثالثاً في قائمة أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد الإداري بعد دولتي ماينمار والصومال وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية. وأشارت المنظمة في تقريرها الذي صدر امس الاول من برلين بألمانيا الاتحادية إلى أن هذا التصنيف يستند إلى رصد للفساد الإداري الملاحظ من رجال الأعمال والمحليين الاقتصاديين. ولم يحصل العراق من المقياس المؤلف من ١٠ نقاط سوى على نقطة واحدة وثلاثة والعشرة من النقطه فقط ليجل في المرتبة ١٨٧ من القائمة التي ضمت ١٨٠ دولة في العالم.

الى ذلك قالت وزارة الخارجية الأميركية إن الحديث عن الفساد في العراق ليس جديداً وإن الولايات المتحدة تحقق في حالات فساد كثيرة وفي هدر مال عام أميركي في العراق، وتطبق برامج لزيادة قدرة العراقيين على مكافحته. وقالت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨ ان الفساد في البلدان الفقيرة يشكل «كارثة إنسانية، حقيقية فتاكة مشيرة بشكل خاص الى العراق والصومال وبورما وهايتي. ولغفت هوايت لايبيل رئيسة هذه المنظمة غير الحكومية التي بينت ان «الفساد ربما يكون مسالة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا» لا سيما عندما يكون الامر متعلقا بالمال الواجب توفيره

للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب». وتنتشر المنظمة غير الحكومية كل سنة منذ ١٩٩٥ مؤشرا للفساد على أساس تصنيف ١٨٠ دولة وفقا لتحليل مجموعة دولية من رجال الأعمال والخبراء والجامعيين. وقالت لايبيل إن «استمرار الفساد والفقر بمستويات عالية في عدد من المجتمعات الدولية هو أشبه بكارثة إنسانية دائمة لا يجوز السماح بها». ويترشح المؤشر من عشر نقاط بالنسبة لدولة تعتبر «نظيفة» الى صفر بالنسبة لدولة تعتبر «فاسدة» حسبما يقول التقرير. وحسب تقرير المنظمة تعد كل من الصومال

والعراق وبورما وهايتي وأفغانستان والسودان من أكثر الدول فسادا. وجاءت سورية في المركز ١٤٧ ومن ايران التي جاءت في المركز ١٤١ في منظومة الدول الأعلى فسادا. في القائمة التي تضم ١٨٠ دولة، من الأقل فسادا إلى الأعلى فسادا. أمافضل البلدان المصنفة كدول «نظيفة»، فهي الدنمارك والسويد ونيوزيلندا إذ بلغ مؤشر كل منها ٣,٩ نقاط تتبعها سنغافورة مع ٢,٩ نقاط. ولغقت المنظمة الدولية الانتباه الى تراجع بعض الدول الأوروبية التي ينبغي في نظر المنظمة ان تفعل المزيد لتفادي ان تسعى مؤسساتها الى رشوة مسؤولي دول اجنبية او تغض الطرف

عن قدوم اموال مشبوهة لايداعها في مؤسساتها المصرفية . وشددت مسؤولو المنظمة على ان هذا الموقف «يقوض مصداقية الدول الثرية عندما تدعو الي مكافحة الفساد في البلدان الفقيرة». وأشار تقرير المنظمة إلى أن الدول الفقيرة عادة ما تعاني من قبل قضاء فاسداً ونظاماً برلمانياً غير فعال. كما تعاني الدول الغنية من جهتها عدم توافر تنظيم كاف للقطاع الخاص ونقص المراقبة للمؤسسات والصفقات المالية كما اضافت المنظمة.

واعتبرت لايبيل ان «محاربة الفساد تتطلب مراقبة قوية عبر البرلمانات والقوى المسؤولة عن تنفيذ القانون ووسائل اعلام مستقلة ومجتمع

مدني دينامي». وتابعت انه «عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة فإن دوامة الفساد تخرج عن أي مراقبة مع عواقب مريعة بالنسبة للشعب وبشكل اعم بالنسبة للضياء واحترام المساواة». وفي البلدان الفقيرة يهدد الفساد اهداف الالفيه للتنمية التي وعدت الامم المتحدة بتحقيقها بحلول ٢٠١٥ لانه قد يزيد الفاتورة ب٣٥ مليار يورو بحسب حسابات المنظمة.

الدول المانحة التي ستجتمع في ٢٥ ايلول في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة لالامم المتحدة – على مضاعفة مساعدتها لتعزيز المؤسسات في البلدان الفقيرة.

على هامش اجتماعات الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة

زيباري يؤكد رغبة العراق على تطوير علاقاته مع دول العالم

استوكهولم / الوكالات

قدم وزير الخارجية هوشيار زيباري ايجازاً عن تطورات الوضع في العراق والتحسن المحفوظ في مجال الامن وفرض سلطة القانون والانعكاس الايجابي لهذا التحسن على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

جاء ذلك خلال لقائه وزير خارجية السويد كارل بيلد على هامش اجتماعات الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة.

كما ثمن زيباري موقف السويد الايجابي تجاه القضايا المصرية للعراق وتضيفها لاجتماع المراجعة الاولى للعهد الدولي مع العراق كما تطرق على منكرة التفاهم المعقودة بين العراق والسويد بشأن اللاجئين العراقيين والتركيز على مبدأ العودة الطوعية.

وفي مجال العلاقات الثنائية، تم التطرق الى رغبة الطرفين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حيث من المتوقع ان يزور العراق وفد اقتصادي سويدي كبير لبحث افاق التعاون بين البلدين ، كما تخطط السويد لفتح سفارتها في بغداد.

وقد اكد زيباري ان اي وفد سويدي يزور العراق سيلقى الترحيب من قبل حكومة وشعب العراق وسيحاط بالرعاية والحماية اللازميتين . كما تناول اللقاء بعض القضايا الدولية المهمة وانعكاساتها على الوضع الدولي.

كما التقى زيباري بالدكتور ابراهيم كمباري ممثل الامين العام الخاص بالعهد الدولي مع العراق ، حيث قدم الوزير ايجازا عن الاوضاع في العراق، مركزا على التحسن الامني المحفوظ في جميع انحاء العراق بفضل المشاركة السياسية الواسعة لجميع مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية ، وسعي الحكومة العراقية لمحاربة الطائفية وفرض سلطة القانون ، مع م ارافق ذلك من تحسن في الوضع الاقتصادي والمالي والذي تتوج في اقرار ميزانية كبيرة لعام ٢٠٠٩ سنساهم في مزيد من التحسن في مختلف المجالات. وقد ادى ذلك الى افتتاح دولي و اقليمي



على العراق تجسد في زيارة عدد كبير من كبار مسؤولي الدول الصديقة والتشقيقة الى بغداد ، وارسال سفرائها واعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية. وأشار الى التحديات

التي تواجه الحكومة والشعب العراقي والمنظمة بالانتخابات القادمة ، و بعض القضايا الدستورية والسياسية ، وهي تحديات داخلية يمكن مجابتهها والتغلب

على الصعاب التي تراقفها ، فضلا عن كونها لا تؤثر على سير العملية السياسية بمجملها. واشاد وزير الخارجية بالدور الذي تؤديه بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق والدور الايجابي لمثل الامين العام للامم المتحدة الخاص السيد دي مستورا ومتابعته للاوضاع في العراق ودوره في تقريب وجهات النظر قدر تعلق الامر بولاية اليونامي في العراق . كما تطرق الى الدور المهم المناط بالعهد الدولي مع العراق في اعادة الاعمار وادماج الاقتصاد العراقي في محيطه الاقليمي والدولي ، وان العراق يتطلع الى ان تلبي جميع الدول التزاماتها بما فيها الحكومة العراقية .

اكذ زيباري خلال اللقاء اهمية استمرار الحماية للاموال والموارد العراقية ، وانه يتطلع الى دعم الامانة العامة والامين العام للامم المتحدة لمطلب العراق بهذا الصدد ، وان العراق سيلجأ الى مجلس الامن والليات المتاحة للحصول على دعم المجتمع الدولي في توفير الحماية لصندوق تنمية العراق والاموال والموارد العراقية. اكذ الدكتور كمباري دعم الامم المتحدة للعراق ، وانه شخصيا يخطط لزيارة المنطقة بقصد حشد الدعم المالي والاقتصادي للعراق ، وانه بحكم موقعه في الامانة العامة يولي هذا الموضوع عناية خاصة ، و أبدى تفهمه لموقف الحكومة العراقية في استمرار الحماية للاموال والموارد العراقية ، وان طلب العراق سيلقى الدعم المطلوب من قبل الامانة العامة.

كما التقى وزير خارجية العراق منوشهر متقي ، وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية وبعد ان أوجزه بتطورات الاوضاع في العراق ، وبخاصة التحسن المضطرد في المجال الامني والاقتصادي ، و التطورات المتعلقة بقانون انتخابات المحافظات ، تم التطرق الى افاق التعاون الثنائية بين البلدين والرغبة المشتركة في تعزيزها لما فيه مصلحة كلا الشعبين المسلمين. وان نية البلدين تتجه لتسوية

القضايا العالقة بينهما وبشكل خاص في الحدود البرية وشط العرب ، وان الطرفين العراقي والايراني يعملان بجهد باتجاه حلول تصب في مصلحة البلدين والشعبين .وقد اكد وزير الخارجية الايراني على تأييد بلاده لمطلب العراق في الخروج من الفصل السابع مشيرا الى ان الارضية مهياة لذلك ، كما ان الظروف التي استندعت فرض الفصل السابع قد تغيرت تماما وفي اليوم نفسه التقى زيباري حسن ويرا جودا، وزير خارجية اندونيسيا ، وبعذ ان تم ايجازه بتطورات الاوضاع في العراق وبشكل خاص التحسن الامني والاقتصادي ، ورغبة جميع الاطراف في حكومة الوحدة الوطنية بالتغلب على العقبات التي تعترض مسيرة العملية السياسية وفي مقدمتها الاستمرار في عملية المصالحة الوطنية والحوار الوطني وفرض سلطة القانون ،والقضاء على النزعات الطائفية ، وانعكاس ذلك ايجابيا على علاقات العراق على المستوى الاقليمي والدولي . وارسال عدد كبير من الدول العربية والاسلامية سفراء لها في بغداد ، وما ارافق ذلك من فتح منظمة المؤتمر الاسلامي مكتباً لها في بغداد . كل ذلك يستدعي ان تقوم اندونيسيا بنقل مقر سفارتها من جوار العراق الى بغداد ، وان طاقمها الدبلوماسي سيلقى من الحكومة العراقية كل ترحيب وتقدير وسيحاط بالرعاية والحماية . وفي الوقت الذي اكذ فيه وزير خارجية اندونيسيا حرصه على تقوية العلاقة بين البلدين المسلمين ، فانه عبر عن سروره للتحسن الذي طرأ على الوضع الامني في العراق والذي سيكون عاملا مهما في النظر في امكانية نقل سفارتهم الى بغداد بالشكل الذي يخدم مصالح البلدين وتقوية علاقاتهما في المجالات المختلفة.

كما التقى زيباري ستيفن سميث ، وزير خارجية استراليا ، وبعد ان عبر عن شكره وتقديره لمواقف استراليا الداعمة للعراق وللعملية السياسية الجارية فيه ، قدم له ايجازا بتطور الاوضاع في العراق والتحسن الايجابي الذي طرا على الوضع الامني وانعكاس ذلك على جوانب الحياة المختلفة ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية ، وما يتوقع من اضطراد هذا التحسن

مسؤول أممي: إجتماع بروكسل «سيلزم»

اوروبا بتوطين اللاجئين العراقيين

بغداد /وكالات

ذكر المتحدث باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان اجتماعا لوزراء ٢٧ دولة اعضاء في الاتحاد الاوروبي سي عقد اليوم الخميس ،لازم وزراء العدل والداخلية في الاتحاد الاوروبي بالمشاركة في جهود اعادة توطين اللاجئين العراقيين في اوروبا.

وبينت المفوضية العليا انه ينبغي لاتحاد الاوروبي ان يستضيف المزيد من اللاجئين العراقيين ويعد التفكير في موقفه الرسمي الذي يركز على مساعدة اللاجئين العراقيين على العودة الى بلدهم.

وقال المتحدث باسم المفوضية العليا وليام سيندلر ان العراق ليس امنا بدرجة كافية بالنسبة للميوني عراقي فروا من الحرب في الاعوام الاخيرة .

واشار الى ان المفوضية تأمل بان تصبح غالبية اللاجئين العراقيين قادرة على العودة الى الوطن بسلام فور تحقق الظروف الضرورية من الامن والاستقرار معتبرا ان هذه الظروف ليست قائمة بعد.وفي تموز الماضي قال الاتحاد الاوروبي ان الاولوية امامه هي ايجاد ظروف تسمح للاجئين العراقيين بالعودة الى وطنهم ولم يعد الدول الاعضاء الى اعادة توطين المزيد من اللاجئين العراقيين. وطبقا لأرقام المفوضية فقد تقدم أكثر من ٣٨ الف عراقي يطلب لجوء الى ٢٧ دولة اوروبية في العام الماضي كما بلغ عدد طالبي اللجوء من العراقيين في الاشهر السبعة الأولى من العام الماضي نحو ١٦ الفا .وجاءت في مقدمة الدول المانيا والسويد وهولندا وبريطانيا وتركيا والنرويج . وطلبت منظمات حقوقية المستشارة الانلانية أنجيلا ميركل بالعلم من أجل استقبال اللاجئين العراقيين الذين يستحقون الحماية.

وانشأت منظمة العفو الدولية ومنظمة (برو أزل) للاجئين الحكومة الانلانية عدم تأجيل القرار الخاص باللاجئين العراقيين مرة أخرى وذلك قبل اجتماع وزراء

الداخلية والعدل بدول الاتحاد الاوروبي المقرر في بروكسل.

وشددت المنظمات الحقوقيتان على أهمية أن تقي الحكومة الانلانية بمسؤوليتها الدولية وتقدم الحماية للاجئين العراقيين ،وكان وزراء داخلية الاتحاد الاوروبي قد اجلوا في الرابع والعشرين من تموز الماضي قرارهم بهذا الشأن .

ودعا وزير الداخلية الالماني فولفجانج شوبليه الى تأجيل القرار بخصوص اتخاذ خطوات مباشرة في هذا الشأن حتى ايلول .

واشارت يوليا دوشروف من فرع منظمة العفو الدولية في ألمانيا الى حاجة اللاجئين العراقيين للحماية العاجلة نظرا لخطورة الوضع الامني في العراق الذي لا يزال أحد أخطر الدول في العالم على عكس ما يصوره رئيس الوزراء نوري المالكي في حين تواصل بريطانيا والسويد ودول اوروبية أخرى ارجاع طالبي اللجوء العراقيين الذين رفضت طلباتهم الى بلادهم برغم تدهور الوضع الامني ومن دون ضمانات بحمايتهم .

وكانت المفوضية العليا للاجئين قد ناشدت الدول الغربية عدم ارجاع طالبي اللجوء العراقيين الى بلدهم لتدهور الأمن فيها واستمرار عمليات القتل والتفجير على اساس طائفي.من جهته ،رفض وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد سلطان تصريحات المتحدث باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ويليام سيندلر التي اشار فيها الى ان الأوضاع الأمنية في العراق غير مناسبة لعودة اللاجئين . وقال سلطان ان مكتب المفوضية العليا للاجئين في العراق وسوريا والأردن يتفق مع تقييم الحكومة العراقية للوضع الأمني الذي وصفه بأنه في تحسن مستمر.

واكد ان ممثلي الامم المتحدة في هذه الدول يعملون إلى جانب الحكومة العراقية لتوفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى ديارهم في ظروف أمنة.

على الرغم من تراجع مستوى العنف

غيتس يدعو الى توخي الحذر في موضوع الانسحاب من العراق

واشنطن/ وكالات

حث وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس الرئيس الامريكى المقلل الذي سيتولى منصبه في كانون الثاني على مواصلة اتباع الحذر خلال سحب القوات من العراق على الرغم من تراجع مستوى العنف بنسبة ٨٠ في المئة هناك.

وقال غيتس في جلسة البرلمان في واشنطن «أنا قلق من أن التقدم الذي أحرزته قواتنا والعراقيون قد يفتنت على الحذر الذي يلزم بسبب حالة عدم اليقين».

ويأتي ذلك في وقت باتت فيه الحرب في العراق تشكل واحدة من القضايا الرئيسية في الحملة الداعائية لانتخابات الرئاسة الامريكية التي تجرى في تشرين الثاني. ودعا مرشح الرئاسة الامريكي عن الحزب الديمقراطي باراك اوباما الى سحب القوات الامريكية في غضون ١٦ شهرا فيما حذر منافسه جون ماكين من ان سحب القوات بسرعة أكثر من اللازم من شأنه احداث انكساسة في التقدم الذي حدث في فرض الاستقرار في العراق.

وأقر غيتس بوجود خلاف على السرعة التي سينفذ بها سحب القوات الامريكية من العراق ولكنه قال إن خطة سحب قليل من القوات

التي أعلنها الرئيس جورج بوش في وقت سابق هذا الشهر هي أفضل وسيلة للتعليق المقلل الذي خفض المستمر والمحسوب بحذر الذي أمر به الرئيس بشكل التوجه السليم والهج السليم للتحرك. .. فهو يبقى على مدى اوسع من الخيارات للقائد الاعلى المقلل.

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش قد أعلن في وقت سابق هذا الشهر أن ٨٠٠ جندي سيحسبون بحلول فبراير شباط دون ارسال من يحل محلهم. وبذلك يبقى ١٣٨ ألف جندي في العراق.

وقال غيتس ان عملية الانسحاب جارية بالفعل. وسيكتمل سحب ٢٤٠٠ من أفراد القوات غير المقاتلة بما في ذلك مسؤولو الطيران وعمال الانشاءات والشرطة العسكرية بحلول كانون الثاني فيما ستعود كتيبة من مشاة البحرية الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني وسيعود لواء مقاتل تابع للجيش بحلول

شباط. وتابع غيتس «أدعو قادة بالندا الى تنفيذ استراتيجيات تلزم الحذر والمرونة أثناء تقليل وجوبنا في العراق بصورة تدريجية مع الأخذ في الاعتبار نصيحة كبار قادتنا وقادتنا العسكريين.»



وقالت حكومة العراق التي تبحث اتفاقا أمنيا جديدا مع الولايات المتحدة انها تريد أن تخرج كل القوات الامريكية بحلول عام ٢٠١١ . وقال غيتس انه فيما تراجعت المستويات الاممالية للعنف في العراق بنسبة ٨٠ في المئة ما زال

وقال الجنرال جيمس كارترائب نائب رئيس الراكن المشتركة للجلسة إن ايران مستمرة في تدريب أعضاء الخلايا المتشددة التي تسمى» المجموعات الخاصة» على الرغم من تراجع تدفق امدادات السلاح والمقاتلين من الحدود.